Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The 12th International Scientific Conference
Under the Title
"Innovative human, social, natural research, our vision for a prosperous economy and a better future by 2030"
المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر
تحت عنوان
"بحوث إنسانية واجتماعية وطبيعية مبتكرة، رؤيتنا من أجل اقتصاد مزدهر ومستقبل أفضل بحلول ٢٠٣٠"
29-30 يوليو 2021 - اسطنبول – تركيا
http://kmshare.net/isac2021/

Tunisian democracy in light of political Islam and the Machiavellian Ghannouchi

Belkaroui JAMILA
Faculty of Arts and Humanities Sousse, Tunisia
jamilakaroui22@gmail.com

Abstract: This paper discusses the prevailing interpretations of Tunisian democracy in light of the multiplicity of political parties, the incursion of political Islam on the one hand, and the political positions of Rashid Ghannouchi, leader of the ruling party in Tunisia, by shedding light on the historical fluctuation of his positions on the other hand. This paper aims to clarify the characteristic of "compromise" that political Islam possesses in general and in its leader Ghannouchi, who understood that his interests as a cleric may not be the key to understanding any interference in the political process, so he tried to promote new terms such as Islamic democracy in a way that would give him stable opportunities to increase his political standing And his desire to control, to move from a trait of appeasement to a Machiavellian. This is why we combined in our approach between two levels: The first

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

analysis is represented by this democracy in its environments, its historical formations, and the backgrounds it entails, and it shows the positions of political Islam towards this democracy between the visible and the hidden from it. A critical and comparative second reveals the dilemma of this Tunisian democracy, its shortcomings and its effects on the lives of Tunisians politically, socially and economically, as we show Ghannouchi's Machiavellianism that he hides under his religious cover as part of a comparative approach.

Keywords: Political Islam-Democracy-Ghannouchi-Machiavellism

الديمقراطية التونسيّة في ظلّ الإسلام السيّاسي ومكيافلية الغنوشي

جميلة بالقروي

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة/جامعة سوسة

الملخص

تُناقش هذه الورقة التفسيرات السّائدة للديمقراطيّة التونسيّة في ظلّ تعدّد الأحزاب السيّاسية، وتغوّل الإسلام السيّاسي من جهة، والمواقف السيّاسية لراشد الغنوشي زعيم الحزب الحاكم في تونس من خلال تسليط الضوء على التذبذب التّاريخي لمواقفه من جهة أخرى. وتهدف هذه الورقة إلى بيان صفة "المهادنة" الّتي يمتلكها الإسلام السيّاسي بصفة عامّة وفي زعيمه الغنوشي الذي فهِم أنّ مصالحه كرجل دين قد لا تكون المفتاح لفهم أيّ تدخل في العمليّة السيّاسية، لذلك حاول الترويج لمصطلحات جديدة كالديمقراطية الاسلاميّة بما يتيح له فرصًا ثابتة لزيادة مكانته السيّاسية ورغبته في التّحكم لينتقل من صفة المهادنة إلى الميكافلية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

لهذا جمعنا في مقاربتنا بين مستويين: أوّل تحليلي يتمثّل هذه الديمقراطية في بيئاتها وتشكّلاتها التّاريخية وما تنطوي عليه من خلفيّات، ويبيّن مواقف الإسلام السيّاسي من هذه الديمقراطية بين الظاهر والخفي منها. وثانٍ نقدي ومقارني يكشف مأزق هذه الديمقراطية التونسيّة ومواطن القصور فيها وآثارها على حياة التونسيين سيّاسيا واجتماعيّا واقتصاديّا، كما نبين مكيافلية الغنوشي الّتي يخفيها تحت غطائه الديني ضمن مقاربة مقارنية.

الكلمات المفتاحية: الإسلام السيّاسي–الديمقراطية–الغنوشي–ميكافلية

المقدّمة

شهدت الدولة التونسيّة بعد تحرّرها من الديكتاتوريّة معضلة تجاوز الماضي "الشمولي" بكلّ تجليّاته السيّاسية والاقتصادية والاجتماعيّة، والانتقال نحو دولة ديمقراطية متعافية تمامًا من آثارٍ ماديّة ومعنويّة عانتها طوال حقبة الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي. وعلى الرغم من وجود عديد من الأنشطة والمؤسّسات السيّاسية الثابتة الّتي كتبت دستورًا جديدًا كان نتاج ثورة "الياسمين"، فإنّنا لم نستطع جني ثمرات ما كنّا ننتظره من ديمقراطية وحريّة وذلك في ظلّ سيطرة الإسلام السيّاسي الذي يعتبر عصيا على الانسجام مع الواقع والمتغيرات الجديدة المتمثّلة في مشروع الدولة الحديثة.

كنّا نتوقّع من التّعدد السيّاسي وتنوّعه أن يحمل رياح التغيّير الجذري وأن يخلق لنا رعيلاً من المؤسّسين ليكونوا حاملين لمشعل التّأسيس ويقودون تونس صوب الازدهار السيّاسي والاقتصادي والاجتماعي، ضمن مفاهيم وتقاليد أنتجتها الإنسانيّة بعد تجارب طويلة، لكنّ الواقع أثبت أنّ هؤلاء كانت إرادتهم منحصرة في التّدافع على المغانم والمكاسب سواء كانت على مستوى المجموعة أو على المستوى الشخصي وهو ما أثبته الغنوشي محور بحثنا من رغبة في الحكم حتّى وإن كلّفه الحال التّحالف مع معارضيه.

وبالتّالي كانت الثورة التّونسية بمثابة "أخونة" النّظام السيّاسي في تونس تبعته ثورات في مصر وليبيا أنتجت هي الأخرى نفس النظام الإسلامي وكأنّ هذا التّحول يمثّل استحقاقا لا بدّ منه، والحال أنّنا نحتاج أن نضع هذا التحول في سياق الزمان والمكان، فالثورة إذن هي نتاج تراكم طويل من تخلّف الدولة عن واقع الشعوب، لذلك لنا أن نتساءل هل منحت هذه

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الأنظمة الإخوانيّة الديمقراطيّة والحريّة المنشودة؟ لقد عاش الإخوان المسلمين في تونس في ظلّ حقبة بورقيبة وبن علي وكانوا مرفوضين، فمن تربّى في كنف الديكتاتورية واعتاش في ظلّها يسعى للمحافظة عليها، لذلك نرى أنّ نظرتهم للديمقراطية والحريّة تختلف عن السّائد حين فضلوا مصطلح "الاستقرار" عن تلك المطالب الأساسيّة في سعي منهم للحفاظ على الديكتاتورية، لذلك حاول الغنوشي "كرجل دين" أن يبحث عن مصالحه ورغبته في الحكم بدمج فيه الديني والسيّاسي حيث لا يجد حرجا في كلّ ظهور له أن يثبت تمسّكه في الظاهر بالمصطلحات الحديثة كالديمقراطية ويضيف لها مرادفها الديني فلا يرى هذه المفاهيم صالحة بمعزل عن محضنها الإسلامي.

وبما أنّ موضوعنا **الديمقراطيّة التونسيّة في ظلّ الإسلام السيّاسي ومكيافليّة الغنوشي** يجمع بين السيّاسي والديني والأخلاقي، فقد تخيّرنا مقاربة بحثيّة تجمع بين هذه الاختصاصات المعرفيّة حتّى نحيط بأبعاد الموضوع وحيثياته. فالدراسة السيّاسية تُتيح لنا تتبّع فكرة الديمقراطية في مساراتها المختلفة وعلاقتها بالإسلام السيّاسي، ومدى تكاملهما أو انفصالهما. أمّا الدراسة الدينيّة تتيح عقد الصلات بين السيّاسي والديني ومحاضن أخرى لأنّ الحقل الديني يقوم على "المأسسة" Institutionnalisationنظرا لوجود ضرورة لإنتاج مؤسّساتي في كلّ دين حتّى يسعى إلى تأمين هويته عبر التّحولات الاجتماعيّة للعالم المحيط به (الشرفي/ 82).

لذلك نسعى في هذه الورقة إلى إثارة جملة من الإشكاليّات الّتي يستدعيها الموضوع نظريّا وعمليّا وذلك بالكشف عن جملة المفاهيم واجراء المقارنة بين الإسلام السيّاسي والديمقراطيّة والغنوشي والمكيافليّة وبناء عليه نثير الإشكاليّات الأساسيّة التّالية: ما الديمقراطية؟ وما الإسلام السيّاسي؟ وما علاقتهما ببعضهما؟ آية انعكاسات للجمع بين هذين المصطلحين؟ هل يؤمن الإسلام السيّاسي بالديمقراطية؟ ما المشترك بين الغنوشي وميكافيلي؟ وانطلاقا من هذه الإشكاليّات نصوغ الفرضيات البحثية التالية: تتمثّل الفرضية الأولى أنّ العقل الديني لا يقبل الديمقراطية بصيغتها الحاليّة لابتعادها عن روح الإسلام، لذلك حاول الغنوشي تعريفها تعريفًا "اجرائيّا" وما يترتّب عنها من مصطلحات يعتبرها مرادفة مثل مصطلح "الشورى" أمّا الفرضية الثانية فتتمثّل في الكشف عن الحدود الزمانية والمكانية للديمقراطية الإسلاميّة ومدى مطابقتها للمتغيرات.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

1) مدخل اصطلاحي

أ) في مفهوم الديمقراطية

لغة: الديمقراطية كلمة يونانية مركبة من كلمتين ديموس (democ) وتعني الشعب وكراثوس (cracy) وتعني الحكم فهي إذن حكم الشعب بواسطة الشعب لتحقيق مصلحة الشعب (الحسن خالد/152)

اصطلاحًا: تباينت التعريفات الّتي أشارت إلى مفهوم الديمقراطية وهذا التباين قد يكون راجع إلى تلك البيئات والتّشكلات الفكرية الّتي انطلقت منها، حيث ذهب بعض الفلاسفة أنّ فكرة الديمقراطيّة لا يمكن أن تنمو في بيئات دينية أو بيئات اسلاميّة، كما أنّها تأتي مشروطة بظروف مناسبة للتشكّل وفيما يلي نورد بعد التعريفات وذلك بالنّظر إلى جذورها التّاريخية، ففي الشرق الأوسط أكّد كونفوشيوس على قيمتها حيث نادى بسيادة الأمّة واعتبرها مصدر السلطة، ومع اعترافه بمبدأ الحقّ الإلهي للأباطرة فقد قرِن استمرارهم في السّلطة برضا الشعب وحرم عليهم الاستبداد والتّعسف في استعمالها (ثروت بدوي/ 37) ويعرّفها تشارلز تللي بأنّها هي الّتي توفر نظام الحكم وتأمين حياة أفضل وقدرة جميع السكان على تقرير مصيرهم وحماية القانون لهم من الجور والفساد وتعزيز رخائهم وحريّاتهم الفردية(تشارلز تللي/350)

فهذين التعريفين نظرا إلى الديمقراطية من حيث ماهيتها وجوهرها باعتبارها حكم الشعب وقد يتوافقا مع ما أورده أرسطو بخصوص الديمقراطية إذ يقول في هذا السياق:" لكن عندما يحكم الجمهور ويهدف إلى المصلحة العامّة، يُطلق على الحكم اسم الحكم السيّاسي المشترك" (أرسطو/135) ويمثّل تعريف أرسطو للديمقراطية إحدى أهمّ المطاعن في مفهومها نظرا لأنّه يُقصي النّساء والعبيد والغرباء عن المدينة من العمليّة الديمقراطية، فهي موجهة للأحرار، أمّا الديمقراطية الحالية يمكن اختزالها في البحث عن تحرير الشخص، وعليه فهي مجموعة من الآليات الحامية الّتي توفق بين النظام والحرية[1] وقد يكون الأمر مختلفا مع

[1]L'idéal démocratique peut se résumer en recherche de l'affranchissement de la personne elle se borne à indiquer cette transcendence de l'idée liberté et impose aux institutions politiques de s'en accommoder

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ما أورده ألان تورين في تعريفه للديمقراطية حين وضع شرط أساسي لقيامها متمثلا في انفتاح السستام سيّاسيا واقتصاديا بمعنى آخر أن التنمية الاقتصادية تمثل وجها من وجوه الديمقراطية(ألان تورين/13)

أمّا الديمقراطيّة العربية فهي من الموضوعات الّتي أثارت جدلاً كبيرًا خصوصا مع رجال الفكر الإصلاحي منذ بدايات القرن التّاسع عشر ونذكر مثلا انبهار رفاعة رافع الطهطاوي، وخير الدين التونسي وغيرهم بالديمقراطية الغربيّة وهذا الانبهار ترجموه في مؤلّفاتهم **تخليص الإبريز في تلخيص باريز وأقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، حيث بيّنا أنّ نُظم الديمقراطيّة الّتي لاحظاها سواء في فرنسا أو أنجلترا لا تتعارض مع الشريعة، وهذه الديمقراطيّة قد تكون الحلّ الأنسب لحالة الاستبداد والتّردي الّتي كانت تعيشها الأمّة الإسلاميّة واقتصرنا على هذين المفكرين لضيق المساحة البحثية بالرغم من تعدّد النماذج في هذا المجال.

في حين تميّز القرن العشرين بظهور تيارين إحداهما رافض للديمقراطية والآخر قابل لها: فالرافضين كسيد قطب ومحمد قطب وأبو الأعلى المودودي حيث اعتبروا أنّ الديمقراطية من أدوات الغزو الفكري تهدف إلى تشويه الثقافة العربيّة الإسلاميّة (بوراس يوسف/420) وحجّتهم في ذلك مفهوم الحاكمية انطلاقا من سورة يوسف، قوله تعالى: مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ (يوسف/ الآية40) وقد استعمل الرافضين للديمقراطية هذه الآية للدلالة على بطلانها وأنّ الحكم لله فقط ويقول سيد قطب في هذا السيّاق :" إنّ القاعدة الّتي تقوم عليها النظام الإسلامي تختلف عن القواعد الّتي تقوم عليها البشرية جميعا، إنّه يقوم على أساس أنّ الحاكمية لله وحد" (سيد قطب/76)

أمّا القائلين بالديمقراطية فيضعون شروطا لقبولها نظرًا لقصورها وهم يصوغون مفهومها ينظرون إلى خلفيتها الثقافيّة والفلسفية، وما يهمنا من هؤلاء الذين ينظرون للديمقراطية ضمن مقياس نظر محدّد راشد الغنوشي الذي ينطلق في صياغته لمفهوم الديمقراطية من التّناقض الداخلي في مفهومها حيث يتعارض مع الواقع وهذا التّعارض بيّنه فيما سمّاه "الديمقراطية الليبرالية والاشتراكية" وهذا المنطلق هو بمثابة تأسيس موطأ قدم لترسيخ "الديمقراطية الاسلاميّة" فقد عرّفها بمزاوجتها بالدين في صيغته

quelles que puissant etre les difficultés. Ainsi conçue, la démocratie est un ensemble de mécanismes protecteurs concliliant l'ordre et liberté **Encyclopaedia universalis**, corpus7 France, 1993,p736

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الشموليّة إذ يقول:" فإذا كان الجهاز الديمقراطي المذكور قد عمِل في إطار القيم المسيحية فأنتج المسيحيات الديمقراطية، وفي إطار الفلسفة الاشتراكية فأنتج الديمقراطيات الاشتراكية، وفي إطار القيم اليهودية فأنتج الديمقراطية اليهودية... فهل مستحيل أن يعمل في إطار قيم الإسلام لينتج قيم الديمقراطية الإسلامية"(الغنوشي/84) كما أورد هذا التوصيف في موضع آخر من مؤلفاته(الغنوشي/59) وإذا تمعنا فيما أورده الغنوشي بخصوص الديمقراطية نلاحظ أنّه لا يخرجها عن سياق الدين وذلك بربطها بالبعد الديني في صفته الشمولية من خلال إشارته إلى الديانات السماوية والوضعية. تدرّج الغنوشي في مفهوم الديمقراطية فكانت في بادئ الأمر مقترنة عنده بالبعد الشمولي للدين ثم ربطها بمبدأ الشورى، فالديمقراطية آلية لتطبيق الشورى والّتي وصفها بأنّها "منضبطة وغير سائبة" في إشارة منه إلى اقتناعه بانضباط الديمقراطية ويقول في هذا السياق: «الديمقراطية كأسلوب هي أحسن أسلوب بل وأفضل هدية قدّمها العصر لتطبيق مفهوم الشورى» (الغنوشي/21) لقد كان إذن كلّ ما يطرأ على الديمقراطية من تغيير في مفهومها أو اقترانها بمصطلحات اسلاميّة يندرج ضمن بنية الخطاب واستهلاكه.

نستنتج إذن، أنّ الحفر في مفهوم الديمقراطية أبان لنا تطوّرها وشمولها حيث كانت تقتصر على الأحرار لتشمل الآن تحرير الأشخاص وبالتّالي نجد معاني عديدة لفكرة الديمقراطية حيث تتنوع من الفلسفي إلى الاجتماعي إلى الديني وهو ما أنتج لنا مرادفات لها كمفهوم الشورى والحرية حيث يذهب عبد المجيد الشرفي إلى أنّ فهم الديمقراطية لا يتمّ بمعزل عن الحرية "فالحريّة والديمقراطية كلّ لا يتجزأ" فالإكتفاء بتعريف واحد للديمقراطية يجعل من تحليلنا غير مقبول ولا جائز لذلك حرصنا على ذكر نماذج من فترات زمنية متباعدة ومختلفة وقد تمّ تعريفها بإضافتها لمصطلحات كالحرية والمساواة والدين. فكيف للديمقراطية أن تتحقق في ظلّ الإسلام السيّاسي؟

ب) الإسلام السيّاسي

لغة: برز هذا المصطلح في الربع الأخير من القرن العشرين وقاربه الباحثون وحاولوا استخراج بعض المصطلحات الّتي لها علاقة به، وقد لا نعثر على تعريف لغوي له في المعاجم العربية لأنّ كلّ من الإسلام والسيّاسة وقع بحثهما بشكل منفصل. في حين أنّ المعاجم الأجنبيّة مثل Le Robert قارب مصطلح Islamisme في اللغة الفرنسيّة ووضع تعريفين[2] ويأتي

[2] Le Robert fait remonter l'apparition du mot «islamisme» dans la langue française à l'année 1697 et en propose deux definitions: religion musulmane et mouvement politique et religion pronant l'expansion ou le respet de l'islam/ Frantz Durupt: vous avez dit islamisme, La Libiration, 9 October 2017, Montpellier

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

بأنّه مرادف للإيديولوجيا الإجتماعيّة والسيّاسية الّتي يدعمها التبرير الديني والهدف منه هو تنفيذ القرآن والشريعة وبالتّالي إعادة تأسيس المجتمع الإسلامي القديم (Christine Schirrmacher/5)

اصطلاحا: ذهب الكثير من الأكاديميين أنّ كلمة سيّاسي في مصطلح "الإسلام السيّاسي" ليست توصيفًا للإسلام بمقدار ماهي توصيف وتعريف للحركات الّتي تقبل بمفهوم المشاركة السيّاسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلاميّة الّتي ترفض هذه القاعدة وهناك العديد الذين يقبلون بها (ربعي رائد عبد الفتاح/12). وهو مصطلح إعلامي وأكاديمي أُسْتخدِم لتوصيف حركات تغيير سيّاسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظامًا سيّاسيا للحكم، وهو مجموعة من الأفكار والأهداف السيّاسية النابعة من الشريعة الإسلامية الّتي يستخدمها مجموعة المسلمين الذين يؤمنون بأنّ الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط وإنّما عبارة عن نظام سيّاسي يصلح لبناء مؤسّسات الدولة (الخوالدة صالح عبد الرزاق/5)

ويأتي –الإسلام السيّاسي–بمعنى الإسلام الذي "يتجاوز الإصلاح الفردي إلى الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الحضاري والتغيير الكوني". في حين أنّ الغنوشي يستدلّ عليه بالعودة إلى السلف ويرى أنّه منذ نشأ الإسلام جمع بين الدين والسيّاسة، وبين الدين والدولة وعبر امتداد التّاريخ لم يعرف الفصل بينهما(الغنوشي/15) وتأكيده على ضرورة الجمع بين الدين والسيّاسة كان هاجسه في أغلب مؤلفاته وفي أغلب لقاءاته، وكلّ محاولة للتّفريق بينهما يعتبرها "انقلاب وانقسام" يقول في هذا السيّاق:« فأحدثت تحوّلا نوعيّا في طبيعة الرأي العام وتركيبة المجتمع ما جعل أنصار النظام العربي القديم الأقدر على التفاعل مع الأوضاع الجديدة والأخذ والعطاء، من إحداث انقلاب كبير في طبيعة الدولة وعلاقتها بالدين الذي أحدث أوّل وأخطر انقسام سيّاسي ومعرفي في تاريخ الإسلام(الغنوشي/27). وهذا الطرح الذي قدّمه الغنوشي يندرج ضمن ما يُسمّى التمسك "بالمتخيل السيّاسي الإسلامي" الذي نجده متواترا في الأدبيّات المتأخرة وعند مصلحي القرن التاسع عشر والإسلاميين، وقد اعتبر أوليفي روي أنّ هذا المتخيل واضح في خطب الجمعة نظرا لأنّه لا يقيم تمايز بين ما هو ديني وسياسي (olivier Roy/21) ولعلّ هذا الجمع بين الديني والسيّاسي يتعارض مع بعض التيارات الليبراليّة والعلمانية ومع دعاة الإسلام السيّاسي المنظم بالأحزاب مثل حركة النهضة بتونس والإخوان في مصر لأنّهم ينحدرون جميعا من السلطة، لكن الإسلام السيّاسي يختلف عن التيارات من خلال تبنّي الإسلام باعتباره أمر الله والدولة(Ghazi Ismail/21/2016)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

بناء عليه نستنتج أنّ مصطلح الإسلام السيّاسي كان حاضرًا في أغلب الدراسات المهتمّة بالمجال السيّاسي وقد اقتصرنا على بعض النماذج لأنّ مجال البحث قد لا يسمح بذكرها على تعدّدها، نستنتج أنّه ورد في جلّ التعريفات مقترنا بمضمون سلبي وذلك لأنّه يدعو إلى العودة إلى أصول الإسلام والقرآن والسنة النبوية نظرا لأنّها من التشريع لذلك حاول المفكرون الحداثيون تقويض هذا الطرح باعتبار أنّ التّشريعات الّتي يقدّمها القائلون بالتشريع الإلهي ماهي إلاّ تشريعات بشرية وأنّ رسالة محمّد تتمثل في الدعوة لا في الحكم والإلزام ممّا يزيل عنه كلّ مهمّة لها صلة بالدولة (الشرفي، محمّد/144).

هكذا كانت فكرة الديمقراطية وما أنتجته من مرادفات كالشورى وكذا الإسلام السيّاسي واقترانه بشكل أو بآخر بالسلف ماهي إلاّ محاولات لجمع ما لا يجتمع وما لا يتوافق، فالأجدر بنا النظر إلى هذه المرادفات على أنّها قواعد بشرية ولو كانت إلهية لما سُمِح بتغيير نظام الحكم الذي أصبح يتغير بتغير الاعتقاد وحتّى نضمن التناسق بين الاصطلاحات الّتى أوردناها لنا أن نذكر ما أورده وائل حلاق بخصوص الإسلام السيّاسي حيث اعتبره حركة أخلاقية –مهما تسيست– تقدّم نقدا للظلم الاجتماعي والفساد السيّاسي بالمعنى الأخلاقي، أمّا كارل سميث فقد اعتبر الأخلاق بالنسبة إلى الإسلاميين هو النطاق المركزي المعلن (حلاق وائل/47) وهذين التعريفين قد يلامسان موضوع بحثنا ويتناسبان معه في مفاصل كثيرة نظرا لتلازم السيّاسة بالأخلاق والدين بالأخلاق وهذه العلاقة الملتبسة بين هذه المصطلحات وبين الديمقراطية والإسلام السياسي هي ما سنعالجه في العنصر الموالي من البحث.

2) في العلاقة بين الديمقراطية والإسلام السيّاسي في النموذج التونسي

بيّنا مفهوم الديمقراطية والإسلام السيّاسي ولم نتوغل في بعض التفريعات كما لم نذكر بعض الوسائل التطبيقية لها باعتبارها ذات مجال واقعي وهو ما ظهر في آراء الغنوشي وغيره من الإسلاميين فقد رفضها سيد قطب، نظرا لأنّها –الديمقراطية– لا تتوافق أو تتناسب مع الإسلام وقد ناقش في هذا السياق عدلي الهواري في كتابه **الديمقراطية والإسلام في الأردن** قضية عدم التوافق وذلك بالرجوع إلى نشأة الإسلام في مكّة والمدينة والصراعات الّتي برزت بعد وفاة الرسول، وقدّم حججه ضمن فئتين: الأولى تظم الجماعات والأفراد الذين اعتمدوا حججا على أسس دينيّة تتعلّق بتفسيراتهم للقرآن والسنّة وضمن هذه الفئة نجد أبو على المودودي وسيد قطب وراشد الغنوشي، أمّا الفئة الثانية تظم باحثون مثل فرنسيس فوكوياما ومارتن كريمر.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

تمثّل الفئة الأولى محور بحثنا بالأساس فرغم بعض الاختلافات في الزمان والمكان والفكر بين أعضاء هذه الفئة إلاّ أنّ التطابق بين شعاراتها بالغ الوضوح، وسرعان ما قامت صلات ثقافية بينهما(Olivier Roy/31) كاشتراكهما في مبدأي الشورى وصلته بالديمقراطية والحرية والثورة والشريعة وبعض مبادئ حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الأخرى الّتي تنطلق ممّا هو ديني إلى أفق فلسفي وضعي. ويُعتبر هذا الاشتراك في مبدأ الشورى بصفة خاصّة باعتبارها أهمّ عناصر التّجربة السيّاسية الإسلاميّة نظرا لأنّها تحتوي على شكل من أشكال الجماعة وتبرز أهميّتها في أربعة أمور: أوّلها اشراك الأمّة في مزاولة السلطة، ثانيها الحيلولة دون استبداد الحاكم وطغيانه، ثالثها تطييب نفوس المحكومين وتأليف قلوبهم بمودة الحاكم الحقيقية والتعاون معه ضروري جدّا لنجاح الحكم وتقدّم الأمة، ورابعها تجنّب الخطأ في اتّخاذ القرارات (البناني منير حميد/184)

وضمن هذا السياق العام تترنح الديمقراطية التونسيّة في ظلّ الإسلام السيّاسي الذي جاء للحكم بفضل ثورة 14جانفي 2014، ونعالج هذا المبحث ضمن ثلاثة مسارات الأوّل يتمثّل في مأزق الديمقراطية بين القديم والحديث وبين تذبذب مواقف الإسلاميين، والثاني يبرز حاكمية الإسلام السيّاسي وتنكره للديمقراطية ولنفسه والثالث يتمثّل في تغول الإسلام السيّاسي وسيطرته. فكيف للديمقراطية أن تتحقق في ظلّ الالتباس المفاهيمي والتاريخي بين التشريع الإلهي والتشريع البشري؟

أ) مأزق الديمقراطية التونسية

مرت الديمقراطية التونسية بمراحل عديدة منذ نشأة الحركة الوطنية، ثمّ فترة الحبيب بورقيبة، تلتها المرحلة الّتي حكم فيها زين العابدين بن علي، الّتي امتدت من 1987 إلى 2010 عبر "انقلاب أبيض" على بورقيبة، وقد قام بن علي خلال فترة حكمه بإطلاق سراح بعض المعتقلين السيّاسيين الإسلاميين وتطبيع العلاقة بين الدولة وعدد من الهيئات والتنظيمات النقابية خاصّة الاتّحاد العام التّونسي للشغل والاتّحاد العام لطلبة تونس ورغم ذلك أُعتُبرت الديمقراطية التونسية منقوصة نظرا لسيطرة الحزب الواحد وقد تعرّضت هذه التجربة للدرس والنقد من قبل بعض الحداثيين كعبد المجيد الشرفي، الذي اعتبر أنّ مرحلة بورقيبة هي السبب الرئيس في "محق الديمقراطيّة".

ثمّ تأتي مرحلة الثورة التونسيّة أو التّحول الديمقراطي حيث جاءت بمطالب اجتماعيّة واقتصاديّة ثمّ سرعان ما تحوّلت هذه المطالب إلى رغبة في تغيير النظام برمّته واقتلاع منظومة حكمت أكثر من نصف قرن. واجهت الثورة التونسيّة مفارقتين: الأولى تمثّلت في التّضارب بين المشروعية الثورية كرسالة بلا جهاز قيادي مصاحب لها مباشرة وبين منطق النظام والمؤسسات

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الانتقالية السيّاسية الإدارية القائمة والمنتمية إلى النظام القديم. أمّا الثانية فتمثّلت في الفرق الشاسع بين مطلب الثورة وشعب الانتخابات فالأوّل رفع شعارات ثورية دنيوية مدنية والثّاني رفع شعارات مرجعيّة دينية وشرعيّة.

ففي هذه الفترة أيّ الانتقال الديمقراطي بمعنى النجاح في المرور من نظام الحزب الواحد –بأقلّ الأضرار–إلى نظام ديمقراطي، ضمّ أحزابًا وكُتلاً سيّاسية ذات توجهات مختلفة مدنية أو دينيّة، لذلك حاول النظام الجديد "إيجاد مصالحة بين الديمقراطية والإسلام السيّاسي" الذي تمثّله حركة النهضة بصفة علنية، حسب تعبير المنصف المرزوقي، في خطابه أمام الجمعيّة العامة للأمم المتحدة سنة 2014. وتناغما مع هذا ساهمت حركة النهضة ذات التوجه الديني في صياغة الدستور الجديد وكانت حينها ممثلة للحكومة في شخص عليّ العريض رئيس الحكومة أنذاك وقد طُبع اسمه على الدستور المدني للدولة التونسية، رغم أنّهم سيتنكرون لذلك كما سنرى في ثنايا البحث. وبناء عليه تكون أولى معضلات الديمقراطية التونسية هي اشراك حركة النهضة في الحكم دون أي سندات تضمن عدم خلطها بين السيّاسة والدين أوّلا والتثبت من إيمانها بقيم الديمقراطية ثانيا.

كما مثّل ترسيخ مصطلح "الإسلام الديمقراطي" الذي يعتبره الغنوشي وصف للتميز والتمايز عن الإسلام السيّاسي مصطلحا أطلقه المستشرقين وأنّه يحتوي داخله كلّ أنواع الاستراتيجيات الّتي تُعلن عنها لخدمة الإسلام ومن ذلك الاستراتيجيات العنف (باب نات) وهذا الخلط بين مصطلحات دينية وأخرى سياسيّة وازدواجية الخطاب بمثابة ورقة بالية ودلالة على هشاشة مواقف حركة النهضة الّتي لم تتخل عن هذا التوصيف بكونها "حركة" لأنّ هذا التوصيف يتنافى مع متطلبات النظام لذلك نراه لا يتردّد في المزج بين النظام الإسلامي والنظام الديمقراطي وذلك بخلق مرادفات للديمقراطية كالشورى الّتي مازالت قائمة إلى يومنا هذا داخل هذه الحركة. وعليه فإنّ الديمقراطية التونسيّة واجهت معضلات عديدة تمثّلت أساسا في فشل الأحزاب السيّاسية في انجاز مجمل أدوارهم السيّاسية والمجتمعية وقد بيّنا أن الفشل راجع إلى البينية الحزبية سواء مدنية أو دينية وطبيعة هذه القيادات ومؤهلاتهم لمهمّة تأسيس الدولة الحديثة، فهذه الأحزاب تتبنى المبدأ ونقيضه: فالحكم الإسلامي إذن يستطيع تبني المصطلح فقط وترك المضمون الذي وضعه العقل الغربي ويرى في ذات الوقت أنّ الديمقراطية هي نفسها الشورى (أبو رمان محمّد سلمان/66) إنّ هذا الإحراج في قبول المصطلحات تمّ تجاوزه وذلك بتجاوز الجانب النظري والانتقال إلى الجانب الإجرائي في محاولة لترسيخ تحوّل سيّاسي إسلامي وهو السمة البارزة في الديمقراطية التونسيّة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ففي سبعينات العقد الذي تطوّر فيه الفكر السياسي للغنوشي حيث كان مستعدا للتراجع عن بعض مواقفه وصنع مواقف وآراء بديلة وقد تكون هذه الأسباب مجتمعة لتحويل الغنوشي إلى ديمقراطي إسلامي، وقد ذكر عزام التميمي بعض المؤشرات الّتي ساهمت في تغييره ومن جملة هذه المؤشرات زيارته لمسقط رأسه قابس بعد غياب طويل في فرنسا والتقائه بأفراد مجتمع التبليغ الّتي يديرها عبد الفتاح مورو، ولقاءاته وتأثره بمالك بن نبي حيث وصفه بأنّه أحد أعمدة الفكر الإسلامي (Azzam.S.Tamimi/187) فالتراجع في المواقف والخلط بين المصطلحات السيّاسية والدينية والتمسّك بتوجّهها "كحركة" ذات مشروع إسلامي وهو جوهر هويتها النضالية، ثاني معضلات الديمقراطية لذلك ظهرت ردود فعل ثقافية مرتبطة بالحركات الدينية الّتي تميّزت بالمقاومة والاحتجاج أكثر منها بالتكيّف كما ظهرت جدليّة بين منطق التكيف ومنطق الاحتجاج(Abdel Baki Hermassi/87) أمّا المعضلة الثالثة تتمثل في الخيبة الّتي لحقت التونسيين من جرّاء إدارة النهضة الظهر للنهج الاقتصادي والتنموي ممّا تسبب في تفاقم الفقر والبطالة والتهميش وتراجع المقدرة الشرائية للمواطن، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ التنمية الاقتصادية شرطا ضروريا للديمقراطية، بالإضافة إلى تفاقم العنف السيّاسي ممّا أدى إلى الاغتيالات السيّاسية وهو ما أثار قضية الجهاز السري لحركة النهضة لذلك اعتبرها البعض أنّها أصبحت تمثّل تهديدا حقيقيا للدولة نظرا لثبوت وجود حركة سرية موازية في نفس الوقت الذي كانت فيه الحركة علنية على غرار الجهاز السري لجماعة الإخوان المسلمين المصرية(Michael Collins Dunn/152)

قد يكون الأمر ليس بهذه العتمة فإنّ الديمقراطية التونسية عرفت أحزابًا سيّاسية عديدة وهو مؤشر من مؤشرات تعزيز البناء الديمقراطي من خلال دور هذه الأحزاب الفاعلة والناشطة في العمليّة السيّاسية وخلق الديمقراطية والعمل على حمايتها، رغم تلك الدراسة الّتي أصدرتها منظمة فريدوم هاوس حول عجز الديمقراطية في العالم الإسلامي ووثقت هذه الدراسة اتّساع الفجوة في القرن الحادي والعشرين بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة وبقية دول العالم من حيث المستويات الأساسيّة للحرية والديمقراطية وخلص هذا التقرير إلى أن الدول الغير مسلمة تمتلك الديمقراطية ثلاثة أضعاف الدول المسلمة (john Esposito/69) وركّزنا اهتمام دراستنا على حركة النهضة باعتبارها محور بحثنا وقد تغاضينا عن الجوانب التّاريخية فتلك المقاربات قد تفرض علينا بشكل من الأشكال التّوغل في تفاصيل يمكن أن تكون متواترة في شتّى المؤلّفات الّتي دارت متونها حول حركة النهضة لذلك سنقصر اهتمامنا في العنصر الموالي على توغّلها في الحكم وتمسّكها بالحاكمية.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

ب) الديمقراطية: بين الحاكمية النهضة وتغوّل الإسلام السياسي

مثّلت الثورات العربية الّتي انطلقت من تونس وصولاً إلى بعض دول الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا واليمن تحوّلاً حقيقيّا في مسار الحكم الذي أصبح للإسلام السيّاسي دورا بارزا فيه، فحركة النهضة كما بيّنا كانت خلال عهدي بورقيبة وبن علي، مجرّد حركة معارضة عاش أغلب مؤسّسيها في المنفى أو في السجن أو تحت المراقبة الأمنية. كما بيّنا تمسّكها بهويتها كحركة إسلاميّة اجتماعية باعتبارها مسيرة لجملة من المسلمين مثلهم الأعلى شرعة الإسلام وهو القوّة الدافعة للحركة أو الحافز لها (إبراهيم علي حيدر/31) في حين يعرّفها –الحركة–الغنوشي في سياق الاستمرارية والتطوّر والتجانس والتأثر إذ يقول في هذا الصدد:" هي جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمرّ له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، ومنه فإنّ أهداف الحركة الإسلاميّة واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان (الغنوشي/11)

فرضت الثورة التونسيّة على حركة النهضة أو الإسلام السيّاسي ضرورة الانسجام مع تلك الشعارات الّتي رُفعت فيها المطالب الاجتماعية والسيّاسية في حين لم يكن المطلب الديني غاية في حدّ ذاته لأنّه موجود فيهم بالفطرة، لذلك أظهرت الحركة تقبّلها لفكرة الديمقراطية حيث سارعت إثر الثورة بإصدار بيان مساندة لسيدي بوزيد وإدانة للحزب الحاكم وحاشيته واعتبرت أنّ ما فعله يشبه أنظمة المافيا المحمية بجيوش من البوليس (بشارة عزمي/391). وهذه السياقات هي جزء من الكلّ فهي توحي باقتناع حركة النهضة بصفة خاصّة وحركات الإسلام السيّاسي بصفة عامّة بمبدأ الديمقراطية، فما مدى اخلاصهم لهذا المبدأ؟ للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ للرجوع إلى "بداية المخاض وحتمية حدوث الانشقاق داخل الجماعة الإسلاميّة" حتّى نفهم جهوزية النهضة وتقبّلها فكرة الاختلاف أو النقد ذلك أنّ الغنوشي في الثمانينات طرد القيادي احميدة النيفر، وصلاح الدين الجورشي، نظرا لتأثرهم بالتوجّه الإصلاحي النقدي. وقد فسّر الجورشي هذا الرفض والطرد من وجهة نظر بسيكولوجية، كالخوف من مواجهة الأسئلة والخروج من القطعي والثبوتي والأنموذج المستورد الجاهز (الزغل عبد القادر، موسى آمال/28) وقد اعتبر الغنوشي في السياق ذاته أنّه «بذل مجهودًا كبيرًا ليحمي جسم الحركة من الذوبان" فالنقد والاختلاف قد يلاحقان الضرر بجسم الحركة. بناء عليه نستنتج أنّ الغنوشي، يُعتبر من أشدّ الرافضين للمراجعة وسبق أن تنكّر لأمر القومية حيث اعتبر أنّ الأمر برمّته مزحة ضحك عليها هو وأصدقاؤه، فلم يمض وقتا طويلا حتّى اكتشف أنّ القومية العربية لها جذورها

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

في الفكر السيّاسي الغربي وأنّها "سلعة" مستوردة من الفكر الأوروبي في القرن التاسع عشر ومشبعة بمشاكل وعادات هذه المجتمعات(Azzmi.S.Tamimi/20)

أضحت النهضة أو الإسلام السيّاسي حقيقة في المشهد السيّاسي التونسي رغم غياب رموزها أثناء الثورة كما غابت شعاراتها الإسلاميّة وحضرت شعارات قريبة من مزاج أغلبيّة الشعب التونسي الأمر الذي أدّى إلى الاستحواذ عليها وتوظيفها سيّاسيا، وهذا لم يثنيها عن المشاركة في الانتخابات حيث فازت في 2014 بغالبية الدوائر الانتخابية، واللّافت أنّ انتصارها كان على حساب بعض الأحزاب الّتي تُعدّ تاريخيّا مناضلة مثل الحزب الديمقراطي التّقدمي وحزب العمال الشيوعي التّونسي والمؤتمر من أجل الجمهورية.

ساهمت عوامل داخليّة وخارجية في ظهورها وتفعيل دورها في الحياة السيّاسية ويمكن أن نذكر الحظوة الّتي حازها الغنوشي أثناء الثورة حيث أُستقبل خلال عودته من منفاه بعبارات "أقبل البدر علينا " وينظر أنصار النهضة إلى زعيمهم كقيمة "نفسية" رغم أنّهم لم يتمكّنوا من الاطلاع عن توجهاته الفكرية، وناقشت في هذا السياق حنة أرنت هذا المبدأ حين اعتبرت أنّ قادة الجماهير أسسوا دعايتهم على مبدأ نفسانيا إلى حدّ أنّه يمكننا جعل النّاس يعتقدون في تصريحات رائعة ليوم والتّأكد بأنّه لو وقع من الغد تقديم حجة دامغة عن زيفها فإنّهم يلجؤون إلى السخرية عوض التخلي عن القائد الذي كذب عنهم يحتجون لأنّهم يعجبون بالقادة لذكاء خططهم العالية(حنة أرنت/153)

ارتأينا إذن أن نبيّن استمرارية حركة النهضة في المشهد السيّاسي وسيطرتها على الحياة السيّاسية والمجتمعيّة في الدولة ممّا يدفعنا للبحث عن أسباب قوتها وهو ما يحيلنا أيضا إلى مراجعة العلاقة بين الزعامة المتمثلة في راشد الغنوشي وأتباعه، فهي علاقة قائمة على مستوى من الخطاب الشعبوي الذي يكاد يُصاغ من الخطاب اليومي لتلك الجماهير الّتي تتبعه، فالخطاب الذي ينتجه الغنوشي لا يقوم على مضامين مفارقة لتصوّرات أتباعه، وهذا الجانب الشعبوي أضاف قوة للحركة وذلك من خلال احتكاكها في الميدان مع أتباعها، إضافة لرمزية الغنوشي فهو علاوة على أنّه "قيمة نفسية" يّنظر إليه نظرة القداسة لذلك يُعتبر بمثابة الأب أو الحكيم، وتأتي فكرة الأب في هذا السياق ببعدها الأنثروبولوجي في حياة الأفراد وهذه القداسة لا تتعارض في شيء مع فكرة المرجع الديني في المخيال الشيعي. وحينها نتساءل من أين هذا التزايد الكمي في أتباع النهضة؟

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

نجد عدّة مقاربات للتحليل والتفسير، نذكر مثلا التولد الداخلي في الأسر بالإضافة إلى النمط السيّاسي والاجتماعي الذي اتّبعته النهضة من خلال تداخل سمات القرب والبعد من المجتمع والسلطة ويبقى أهمّ عامل لهذا التنامي القوة الاقتصادية لحركة النهضة وانتشار المال–المشروع أو الفاسد–بصفة لافتة خلال الانتخابات، كما احتكرت وسائل الاعلام الّتي حاولت من خلالها رسم ملامح لصورة مختلفة للنهضة وهذه العوامل مجتمعة جعلت المعارضين لها ينتبهون ويسألونها عن مبادئها وموقفها

اعتمدت جلّ الحركات الإسلاميّة على مقولة جوهريّة وهي أنّ الإسلام دين ودولة في الوقت نفسه: معنى ذلك أنّهم يقدّمون مفهوم الحاكمية الإلهيّة مقابل مفهوم العلمانيّة، فالأولى هي أحد المفاهيم المرجعيّة والمركزية الّتي تعتمد عليها هذه الحركات الّتي تنطلق ممّا هو واسع ومطلق مفاده أنّ الحاكمية لله وحده، وأنّ الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا، فهو دولة ووطن أو حكومة أو أمّة وهو خلق وقوّة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم وقضاء وهو مادّة أو كسب وغنى وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة كما هو عقيدة صادقة وعبادة صحيحة (عبد القادر الزغل/آمال موسى/44) أمّا الثانية يُراد بها أو يُقصد بها العَالَم الدنيوي الزمني الآني وليس العالم الديني اللازمني الأخروي (جورج طرابيشي/217) وهي بهذا المعنى تُشكّل بوجه أو بآخر تعبيرًا عن ممارسة الحياة اليوميّة أيّ الحاجات "المادية الصرفة".

في حين ناقشها–العلمانية–دوركايهم وماكس فيبر الذين تناولاَ العلمنة من منظور ديني ووضعَا صيغًا ملائمة للتمييز بين الدين والعلمنة: فإذا كان دوركايهم أكّد على أنّ الأديان القديمة برمّتها ستقع تحت التأثير الحداثوي الجديد، ومن ثمّ فإنّ مقولة العلمنة هي أمر مفروغ منه في كلّ التّحولات الّتي طالت كلّ جوانب الحياة وأوّلها المعتقدات الدينية، فإنّ فيبر ينطلق من فلسفة الحداثة ذاتها ألا وهي العقلانية (خوسيه كازانوفا/33). وقد مثلت هذين المقولتين حجر الأساس في انتقاد العلمانية لدى حركات الإسلام السيّاسي الّتي اعتمدت هي الأخرى على أطروحات منظريها الأوائل على الرغم من تقادم الزمن واختلاف الأطر الاجتماعيّة فلا يمكن لهذه الحركات التخلي عن نظرية سيد قطب والمودودي عند السنة وباقر الصدر عند الشيعة.

وبالتّالي كان الإسلام السيّاسي ولازال يتحرّك صوب طبيعة وشكل النظام السيّاسي، وحتّى إن قَبِل بالديمقراطية فلا بدّ من ربطها بمفاهيم دينية تصبّ في خانة الشريعة، الشورى، الحاكمية، الخلافة فهي بمثابة الثوابت لديهم في حين تكون المتغيرات هي تلك القراءة الجادة في هذه المفاهيم، ومهما كانت هذه القراءة "توافقية" وملائمة فقد لا يرضونها لذلك عادة ما

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

يتوجّهون إلى جمع الثوابت والمتغيرات في خانة واحدة وهي "الدستور" وقد طرح هذه التوافقية فالح عبد الجبار. وبناء عليه نسجّل الملاحظة التّالية: أنّ الإسلام السيّاسي بصفة عامة والغنوشي بصفة خاصة قد قارب جميع المصطلحات المتعلّقة بالسيّاسة والديمقراطية، الحريّة، الحكم وذلك بربطها بالجانب الديني في بعده الشمولي، فالسياسة كانت منحصرة في معنى ضيق فهي عند الفقهاء تمثّل معنى التعزيز أيّ في العقوبة فيما ليس فيه حدّ(الغنوشي/29) ثمّ انتقلت إلى مجال أوسع مع فكرة المقاصد حيث هيأتها لاستيعاب كلّ ماهو صالح ونافع سواء نصّت عليه الشريعة أم لا (الغنوشي/74) ولعلّ هذه المقدمات كافية لدينا للإجابة عن تساءل الغنوشي مفاده أنّ الحركات الإسلاميّة قد تطوّرت في اتّجاه الديمقراطية وسط مناخات قمعية فكيف لو كانت تعيش في مناخات نقيّة؟ وهذا التساؤل أجبنا عنه من خلال الحفر في المصطلحات وقد يستطيع القارئ لهذا السؤال أن يجيب إجابة لا التباس فيها. فقد سيطرت الحركة على أغلب الحكومات بعد الثورة التونسية وكان لها مناخ من الحريّة ومن الهواء النقي كما سيطر الإسلام السيّاسي في مصر وفي بعض دول الشرق الأوسط وكانت الفرصة متاحة لديهم للإصلاح والتغيير.

ج) تغوّل الإسلام السيّاسي

تُعتبر الأحزاب السيّاسية عنصر أساسي منشئ وضروري في النظام الحرّ الديمقراطي ومشارك بحرية في تشكيل الإرادة السيّاسية للشعب في جميع المجالات وإحداث تحوّل عميق في كيان الأنظمة السيّاسية وهذا الدور الرئيس للأحزاب السياسية عُرِفت، على أنّها الفصائل أو التجمعات كالنوادي الثورية أو اللجان الانتخابية الّتي تؤطر الرأي العام في الديمقراطية الحديثة (Maurice Douvergi/25) يدعونا إلى إثارة النقاش حول الأدوار الصحيحة والروافد الاجتماعية والفكرية، لهذه الأحزاب ويمكننا أن نستوحي نفحاتٍ من رؤية موريس ديقرجيه في دراسته للأحزاب السيّاسية فقد ميّز بين تصوّرين: يتمثل الأوّل في تصوّره لنشاط الأحزاب وفعاليتها وديناميكيتها، أمّا الثاني فينطلق فيه من البنية الداخلية للأحزاب (Maurice) Douvergi/18وتنطبق هذه الرؤية على الوضع السياسي بتونس خصوصا بعد الثورة فقد تعدّدت الأحزاب السيّاسية وتنوعت بنيتها ودورها.

تعدّدت التسميات السياسية في وصف الثورة الّتي انتجت هذه الأحزاب السياسية المدنية والدينية خصوصا ما يُعرف بالإسلام السيّاسي في تونس رغم أنّهم ليسوا مشاركين في الثورة بشكل مباشر لكنّهم كانوا أكثر المستفيدين منها، وقد بيّنا

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

اكتساحهم للانتخابات بأكبر عدد من المقاعد. والأمر نفسه بالنسبة للتيار الإسلامي في مصر الذي فاز في 2000و 2015 ب 88 مقعدا ليصبح أكبر قوّة معارضة في البرلمان المصري (مرزاق قنفود الله/147)وهو صعود لافت وهذا النجاح في الانتخابات جعلها –حركة النهضة– تُشارك في الحكم مع أحزاب أخرى لإدارة المرحلة الانتقالية، وقد دخلت الحكم بحكومتين وأهمّ ما ميز هذه الفترة الفشل السياسي ووظيفي تبعه سوء التعامل مع مشاكل الاجتماعية للغالبية العظمى من الشعب أوّلا وفقدان آلية التواصل بين الأحزاب وجمهور الناخبين ثانيا، وفقدان الخبرة السيّاسية عند بعض الأحزاب ثالثا، وتفسير ذلك غيابهم القسري عن الساحة السياسية، ولعلّ مبرر فقدان الخبرة قابل للتطوير في ظلّ وجود إرادة وجدية.

بالرغم من هذا الفشل شكّلت هذه الأحزاب ما بات يُعرف "بالترويكا" وإذا رُمنا تقديم وصفا لها يتناسب مع موضوع بحثنا فنقول بأنّها تحالف يجمع بين الإسلاميين والعلمانيين. وهذا التحالف فرض على الإسلام السيّاسي بشكل أو بآخر تحديات أهمّها محاولة التخلّص من الإرث السابق والانتقال من "فقه الضرورة وخطاب الابتلاء والصبر" إلى مرحلة الخطاب السيّاسي المرن. وتفسير ذلك أنّ أغلب حركات الإسلام السيّاسي في العالم العربي والإسلامي تشترك في نفس الخصائص والأهداف الّتي تتمثّل في إعادة الاعتبار للدين الإسلامي وفي إدارة شؤون الفرد والجماعة ومن هنا تنشأ الدعوة الهادفة إلى إقامة دولة إسلاميّة، كما تشترك هذه الحركات في النزعة "الوصائية" على المجتمع وفي حنينها إلى الماضي التاريخي لتجربة المسلمين الممتدة من عهد النبوة إلى خلافة عثمان كتجربة لافتة ويجب الاقتداء بها، متناسين مستقبل المسلمين في عالم يتغيّر بسرعة قصوى.

في المقابل نجد حركة النهضة الممثلة للإسلام السيّاسي في تونس تبدو مفارقة لباقي الحركات وذلك بتبنيها ظاهريا منهج التحديث السياسي والديمقراطي علاوة على اقتناعها بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع وهي من المزايا الّتي تندرج ضمن التطوّر الذي انتهجته وقد تعهّد الغنوشي علانية أنّه وحزبه سيحافظان على الديمقراطية ويمنحان الحقوق المدنية، رغم "أنّ أغلب كتاباته فيما يخص العلاقة بين النظام السيّاسي والحركات الإسلاميّة منذ التسعينات جاءت مخالفة لما أعلنه حيث صرح خلافا لإيجابيته التّي كنا بصددها أنّ الديمقراطية وحقوق الإنسان هي مجرّد إيديولوجيا خبيثة ونوع من التدين العلماني[3] كما تبنت

[3] Ghannushi wrote in 1991 a three essays-long study on the relation between the international political system and the islamist movements, wherein and contrary to his recent positivity and auspice are just malign ideology and a sort of a foreign secularist religiosity/ Najib George Awad**: Democracy without**

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الحركة داخل هذا المنهج التحديثي مبدأ رفض واستنكار الاحتجاجات ففي بداية هذه السنة قامت احتجاجات مطالبة بالتنمية والعدالة الاجتماعية فسارعت الحركة بوسائلها الإلكترونية إلى تشويه هذه الاحتجاجات بتهم أخلاقيّة وتحريضية تفتقر إلى ما يترجمها ماديّا في صيغة بدائل سيّاسية قابلة للتطبيق. علاوة على عدم تطبيق وعودها الانتخابيّة حيث قدّمت برنامجًا " يعتز بالقيمة الحضارية للإسلام وينصّ على أنّه دين الدولة التونسيّة وعلى أنّ اللغة العربيّة هي لغتنا ويعترف في الوقت نفسه برصيد الخبرات الوطنيّة لتونس، بل وبالخبرة الانسانيّة للعالم، إنّه يرى الدين مصدرًا للإلهام ويسعى إلى عدم فصل مجالات الحياة في فلك القيم والأخلاق، إنّه يقوم على فكرة استخدام تعاليم الإسلام كأساس لنهضة البلاد (أسامة صالح/20) فالبرنامج إذن يقرّ صراحة ويعترف بالدولة المدنية كما يتضمّن العدالة الاجتماعية والحوكمة ومكافحة الفساد وذلك باقتراح لجنة عليا لمكافحة الفساد.

يميل الإسلاميون عادة إلى الاقتصاد الإسلامي وتنظيمه وفق المبادئ الاقتصادية الّتي نصّت عليها الشريعة وقد ذكر أوليفي روي أنّهم عادة يميلون إلى فترة السلف الصالح فينصبون أبا ذر الغفاري كمبشر بالاشتراكية الإسلاميّة ويقوم هذا الاقتصاد على الحدّ من المراكمة بإدانة الترف والاكتناز والريوع والاحتكار وهذا المنهج تختلف فيه حركة النهضة مع باقي الإسلاميين نظرا لشيوع المال الفاسد داخلها لذلك أنّ دور الدين في الاقتصاد التونسي بات مقتصرا على بعض الأسماء الّتي توحي ظاهريا بأنّها مؤسّسات إسلامية.

هكذا إذن يُعتبر صعود حركة النهضة وسيطرتها على السّلطة تجربة جديدة في تاريخ تونس لم يسبق لها مثيل وقد اختلف الباحثون والدارسون حول أسباب نجاحهم والحصول على أغلبية المقاعد الانتخابية، إذ يعتقد البعض أنّ السبب يعود إلى انعدام الوعي السيّاسي وسلوك التصويت العاطفي واستعمال الدين كعامل مؤثّر، كما كان أسلوب الضحية والقمع خلال حكم بن علي وقبله بورقيبة قد لعِب دورًا هامًّا في صعودهم، فانتخابهم إذن، كان بمثابة ردّة فعل "مؤقتة " لاستبداد سيّاسي سابق. في حين يرى البعض الآخر أنّ لديهم صبر وقدرة على التنظيم ممارسة العمل السيّاسي.

democrats identity-formation and religion: the challenge of cross-pollinating self- perception in the post-Arabic spring contexts, philosophy and social criticism p3

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وبناء على ما سبق لنا أن نتساءل عن مستقبل الإسلام السيّاسي في تونس؟ وهذا المستقبل قد يحدّده مطلبين اثنين: أوّلهما "البقاء" وثانيهما "الانتهاء" فالأوّل يتحدّد من خلال سيطرة الإسلام السيّاسي بطرق مشروعة وغير مشروعة على السّلطة في تونس والتّحكم في النظام السيّاسي من خلال تلك المناورات بين الأحزاب. كما يتحدّد من خلال استمراريته في السلطة رغم الإخفاقات السيّاسية وعدم وضوح برنامجها السيّاسي وتُهم الفساد الّتي لاحقت أعلب رموزه، أمّا الثاني يتلخّص في أنّ الإسلام السياسي فقِد ثقة الشارع الّتي كسبها عن طريق أسلوب التضحية لذلك بات أغلب عناصره وعلى رأسهم الغنوشي موقع نقمة سواء داخل الحزب أو خارجه وهو ما نفسّره بكثرة الاستقالات داخل النهضة وقد شملت بعض القيادات، ونفسّره أيضا بأنّ الشعب التونسي أصبح يحمّلهم تبعات سوء إدارة الدولة وسط ظروف معيشية وانهيار القدرة الشرائيّة للمواطن. كما تضع المحاولات الأخيرة لإعادة العلاقات بين مصر وأردوغان الإسلام السيّاسي في موضع محرج، فقد يُضحِّي بهم من أجل مستقبله السيّاسي، رغم دعمه لهم حين حوّل تركيا إلى قاعدة لوجستيّة إقليميّة للتيارات الإسلاميّة خصوصًا في مصر وتونس.

وفي المقابل أبدى الغنوشي إعجابه بتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا واعتبارها أحد النماذج الّتي يمكن تطبيقها في تونس إذ يقول في هذا السياق:" إنّ تركيا تعتبر بلد نموذجيّا بالنسبة إلينا في مجال الديمقراطيّة (الجورشي صلاح الدين) كما أنّه يعتبر الإخوان المسلمين حليفًا له، وإنّ كان ينفي أن يكونوا مرجعيّة له رغم أنّه يتمتّع بعضوية مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان، لذلك نتساءل كيف لنا أن نفهم ونتحقق من أفكارها الحقيقية الكامنة بعد إن ضمنت وجودها الحقيقي في السلطة؟ وهذا التذبذب في المواقف وعدم وضوح برنامجهم السيّاسي والفكري وميل قائدهم إلى الميكافلية في السيّاسة.

3) الغنوشي من الصمت والمهادنة إلى الميكافلية

نناقش في هذا المبحث التفسيرات السائدة في مواقف الغنوشي حيثّ أنّ الكثير من القادة والزعماء يميلون إلى استخدام الميكافيلية عند ممارسة السيّاسة وذلك لفرض سياستهم والتأثير في أتباعهم لذلك نقارن الغنوشي بميكافيلي ضمن معنيين الأوّل الأعمال اللاأخلاقية الظاهرة أو الخفية والثاني تشابه أفكارهما ضمن سياق معيّن. حاول الغنوشي عند الوصول إلى الحكم المحافظة على اعتداله وهدوئه ففي كلّ المقابلات الّتي ظهر فيها أكّد على مرونة حركته واستعدادها لقبول الديمقراطية، وكان يّنظر إلى هدوئه كضمان بأنّه لن يكون هناك نظام حكم إسلامي قائم على تطبيق الشريعة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وبداهة ليس ثمة فعل يقوم به أو تصريح يُدلي به الغنوشي إلاّ ووقع تحليله ونقده في دلالة واضحة على تأثيره وموقعه فيما يتّصل بالمشهد السيّاسي التّونسي، فقد تبلور بمرور الزمن من موقف العزوف الشبه كلّي مفروض من حقبتين تاريخيتين: حقبة بورقيبة وحقبة بن علي إلى موقف النشاط السيّاسي الذي ظهرت فيه ميكافليته، والميكافلي هو كلّ فرد يوجّه أو يحوّل أي تعامل مع الآخرين لصالحه ويتّصف هذا الفرد بثلاث رذائل رئيسة هي الخداع وسوء الإخلاص وازدواجية التفكير أو اللغة أو التّصرف (حمدان محمّد زياد/3) وهذه الرذائل تندرج ضمن المعنى اللاأخلاقي المتعلّق بالجانب السيّاسي.

يعتقد مكيافلي أنّ البشر أنانيون وشرسون للحصول على المصلحة الفردية على حساب المصلحة العامة وأنّ "الحاكم الناجح والقوي والعاقل يجب عليه أن يقيم سياسته على أساس هذا الافتراض" وينحو الغنوشي منحى هذا الاعتقاد فأنانيته وانتهازيته وحبّه للحكم جعلته شخصية قيادية مناهضة للانشقاق السيّاسي داخل الحركة نفسها، وهو ما تبرره علاقته السيئة مع بعض القيادات فمنهم من استقال ومنهم من اختار معارضته بطريقة علنية، ناهيك أنّهم أمضوا عريضة احتوت قرابة مائة عضوا تطالبه فيها بعدم الترشّح لرئاسة الحركة لفترة أخرى، لكن هذا الاجراء لم يثنيه

يتشابه الغنوشي مع مكيافلي في نظرتهما للدين حيث يرى مكيافلي أنّه ينبغي للحاكم أن يظهر المزيد من الاحترام للدين لأنّ أيّة دولة لا تستطيع ضمان أمنها إلاّ إذا اعتمدت على الدّين وشجعته، ويعتبره من الناحية السيّاسية مجرد أداة يمكن استخدامها لإقناع الجماهير بعمل ما تريده منهم (مكيافلي/137) وهو ما انتهجه الغنوشي حيث استعمل الدين باعتباره عاملا محوريّا ومؤثّرا في المجتمعات الإسلامية لذلك سعى إلى توظيفه لخدمة تطلّعاته وتطلّعات حركته، بالرغم أنّنا لم نر أثر الدين في مبادئهم وقيمهم يقول في سياق حديثه عن علاقة الإسلام بالدين "أنّه كلّ مترابط كلّ جزئية فيه ترتبط بغيرها فالعقيدة والشريعة كلّ متكامل ومن ثمّ لا مجال للتفريق بين الدين والسيّاسة والدين والدولة" (ظاهر عادل/10) وبعد صعودهم ووصولهم إلى سدّة الحكم أعاد النقاش مجدّدا حول دور حركات الإسلام السيّاسي في المستقبل.

وبالتّالي يكون الدين مجرّد مطية لحشد الجموع وكسب المشروعيّة، بالإضافة إلى اختلاق وتسويق فكرة تحملهم للظلم وتضررهم من الأنظمة السيّاسية. ومن هنا تتطابق الرؤية الميكافلية مع تصوّر الغنوشي للدين في إرساء وإضفاء الطابع الديني على القوانين الوضعية ومحاولة أسلمة بعض المفاهيم كالديمقراطية وفي هذا السياق قام الباحث المغربي عبد الرحيم علام، في بحثه الموسوم ب "سؤال الدولة والدين عند مكيافلي وابن خلدون" وتوصّل إلى هذا التطابق المحتمل بين الرؤيتين في أنّه لن

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

يكون في عُرفهما الدين عائقا أمام وحدة الأمم وضامنا لقوتهما ما دام الدين تحت سيطرة السلطة تخدمه ظاهرا لكي يخدمها باطنا[4] ويشير Chilton Schaffner إلى أنّ العلاقة بين الخطاب والسيّاسية هي علاقة تكاملية لذلك فهو خطاب مدروس وليس كم فهمه العامّة ويتطابق مع خطاب "المظلومية" الذي استعملته المراجع الدينية في العراق وإيران كاستراتيجية للصراع على السلطة وإدامة الهيمنة.

وممّا يتطابق فيه ميكافلي والغنوشي هي تلك الصفات الأخلاقيّة كالخداع والنفاق، فالأول يستعملها لغرض النصح في حين يستعملها الثاني كطريفة للحياة، نصح مكافيلي "الأمير" بأنّه بإمكانه الوصول إلى الحكم عن طريق الخديعة وقدّم له أمثلة واقعية أحدهما قديم والآخر حديث (نيقولا مكيافلي/51) وهي أحد أهمّ النصائح الّتي تدرجت فيها حركة النهضة بصفة عامّة والغنوشي بصفة خاصّة وقد مرت الخديعة عنده بمراحل: كإخفاء منزعه الفكري والسياسي الذي يتلوّن ضمن منظور إسلامي أصولي تمازجت فيه اتّجاهات عديدة أوّلها الاتجاه القومي –بيّنا ذلك في ثنايا البحث– ثانيها الاتّجاه الإخواني من خلال تأثره بسيد قطب، ثالثها تأثره بالفكر السلفي ممثلا في ناصر الدين الألباني علاوة على تأثره بمالك بن نبي، وقد حاول في كلّ مرة تنكره ظاهريا لهذه التيارات. وهذا التدرّج من "سنن الله" على حد تعبير يوسف القرضاوي إذ يقول بذات الصدد:" إنّ الحركات الاسلاميّة تحمل سُنّتان مُهمّتان من سنن الله سنة التّدرّج وسنّة الأجل المسمى (القرضاوي يوسف/99) ومن توابع الخديعة أنّه تنكر في مرات عديدة لحلفائه أو تحالف مع من كان يتهمهم بالفساد، ويحصل أن يمارس أسلوب الخديعة داخل الحركة حيث قام بتمرير خدعته الّتي قامت على كسر تماسك مجموعة ال100 عبر انتخاب واحد فقط منهم وهو عبد اللطيف المكي، لكن هذه المناورة قد لا تصمد طويلا بالنظر إلى عمق الخلافات الّتي تحيط بالأسس التنظيمية لحركة النهضة[5]

وإذا كانت سمتي الخداع والنفاق هذه من "متطلبات السيّاسة" فإنّ السيّاسي ينخرط بصفة آلية فيما سمّاه Michael Waltzer الأيادي القذرة وهي من سمات السيّاسي القوي لكن هذه النظرية تقرّ بأنّه من المهم أن تكون القفازات نظيفة وأيادي قذرة بمعنى آخر يتظاهر تحت مظلة القفازات أنّه يلتزم بالدين والفضائل والأخلاق في حين أنّ الواقع مختلف. ففي هذه المهمّة يمتلك الفاعل السيّاسي المتمثل –في حالتنا هذه –في الغنوشي ازدواجا سيّاسيا متمثلا في القول ونقيضه، حيث يقدّم

[4] http://adhwaa.net/
[5]https://i.alarab.co.uk/s3fs-public/2021-01/11930.pdf?z4wTA9POG0jLemke9OzKLm8lVDXeSc5J

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

نفسه في العلن أنّه حامي الديمقراطية وتوابعها، وفي الخفاء يناطحها بجملة من التناقضات وقد عالج طه عبد الرحمن في كتابه روح الدين هذه الازدواجية في إطار ثنائية سمّاها "تدبير سلم" و"تحضير حرب".

ينطلق مكيافيلي من مقدمة أساسيّة مفادها "الغاية تبرر الوسيلة" ذلك أنّ في السياسة كلّ الوسائل الغير أخلاقية عنده متاحة كالكذب والخداع والنفاق والشح والقسوة والغدر والإرهاب وهذه الأساليب يجب أن يقوم بها السيّاسي بذكاء ودهاء وسرية وذلك لضمان سيطرته على المجتمع وردود أفعاله، وهذه الوسائل منهج للحياة تنتهجه الحركة بصفة عامة، فقد لا يجد زعيمها حرجا في أن يبرر العنف بالجهاد حيث اعتبره أنّه لا يزيد عن مجموعة من الأعمال السلمية الّتي تقوم بها الدعاة من أجل تحقيق الإسلام في أنفسهم وتربية الجماهير بحقائقه وتنفيرهم عن ألوان الظلم والاستقلال وتجميع صفوف المؤمنين وتربيتهم على التحرر عن طريق عبادة الله وحمل الناس على قوانين الإسلام (أبو اللوز عبد الحكيم/139)

قد يكون الأمر ليس بهذه العتمة لذلك لنا أن نتساءل هل أنّ مهمة الغنوشي في السياسة التونسية مكتملة الآن؟ بعد إن كانت تفسيراتنا في هذه الورقة قد تراوحت بين صفة المهادنة الّتي تلت مرحلة إعادة تنظيم الصفوف بعد الثورة حيث كانت آرائه في السيّاسة تأتي بشكل متقطعا وليست ثابتة، فقد كان يفضل أن يحافظ على غموضه في مواقفه كالتلاعب بالمصطلحات أو تحيين بعضها الآخر حسب السياقات للتركيز على الأمور الأكثر تقليدية "كالزعامة الدينية" إلى صفة المكيافلية الّتي تنطلق من وسائل قيمية يحددها معيار الخير والشرّ والأخلاق واللاأخلاقي وبيّنا مواطن التّقارب بين النظرية الّتي يمثلها ميكافيلي والتطبيق يمثّله الغنوشي.

الخاتمة

تطرقنا في هذه الورقة إلى مفهوم الديمقراطية اجرائيّا وتطبيقيا ومدى قبول الحركات الإسلامية لها كالإخوان المسلمين ممثلة في سيد قطب وحركة النهضة ممثلة في راشد الغنوشي، كما بيّنا مفهوم الإسلام السيّاسي وعلاقته بالديمقراطية وتوصلت الدراسة إلى أنّ هذه العلاقة شكلت جزءا من التّاريخ السياسي الحديث، ذلك أنّ مصطلح الإسلام السياسي قد تطوّر من كونه مسار شامل وواضح انطلاقا من مقدّمة مفادها أنّ الإسلام أسلوب حياة شامل كامل لهذا انعدمت مؤشر التمييز بين الدين والسيّاسة إلى مصطلح وقع من خلاله إعادة النظر في تحديد العلاقة بين الدين والدولة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

وهذه الجدلية بين الإسلام والسيّاسة والإسلام والديمقراطية عادت إلى القمة بعد الربيع العربي الذي انبثق من أجل مطالب اجتماعية وسياسية وليس من أجل مطالب دينية لذلك تساءل البعض هل تحوّل الربيع العربي إلى شتاء إسلامي؟ كما بينا تذبذب مواقف الإسلام السيّاسي في تونس ممثلا في حركة النهضة فهي تعمل على المزاوجة بين " التنظيم والتنظير" وأحيانا أخرى على التراجع أو تحيين المواقف أو المصطلحات ممّا يمنحها ديناميكية، وهو ما حصل أثناء الأحداث الأخيرة الّتي شهدتها الساحة السياسية بتونس حيث تغيرت مواقف الحركة من التنديد بالإجراءات الاستثنائية[6] إلى قبولها واعتبارها "تصحيح مسار" وتطرقنا إلى مأزق الديمقراطية التونسية في ظل الإسلام السياسي وتغوّله في الحكم بانتشار المال الفاسد والمشروع. وفي المبحث الأخير من الورقة ارتأينا أن نجري مقارنة بين مكيافلي والغنوشي رغم اختلاف الزمان والمكان لكن المقاربة أظهرت لنا تطابقهما في مفاصل كثيرة.

النتائج

- رغم الإشادة بقبول الغنوشي تغيير منهجه ورؤيته للديمقراطية إلاّ أنّه يؤكّد دوما على أنّها –الديمقراطية–نفسها الشورى في الأنظمة الإسلامية لذلك نجده يضع فصلاً بين الديمقراطية كمضمون والشورى كأداة وبالتالي تصبح الديمقراطية عنده موضوع وليست قضية.
- إنّ نظرة مكيافلي والغنوشي للسياسة باعتبارها تقوم على الغدر والنفاق وغيرها من الصفات السيئة تختلف عن نظرة الفلاسفة لها حيث قامت عندهم على الأخلاق الفاضلة نظرا لعلاقة التّلازم بين الأخلاق والسيّاسة
- يحاول الغنوشي أن يظهر بمظهر الزعيم وفي نفس الوقت كسياسي يختبر خصومه ويناورهم ويرصد مسار هذه العمليات السيّاسية بدقّة ليضمن أثرها في استراتيجيته المقبلة، وهذه الزعامة تنطبق إلى حدّ كبير مع ما يتطلّبه مفهوم الزعامة عند المراجع الدينية في العراق وإيران.

[6] تتمثل هذه الإجراءات في تجميد أعمال مجلس نواب الشعب –إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الغنوشي رئيس المجلس-ورفع الحصانة البرلمانية عن النواب وإعفاء رئيس الحكومة

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

- كان من المنتظر بانتهاء حقبة نظام بن علي، أن ننتقل إلى عملية التحول في مستوى السياسة والاقتصاد، لكن الطبقة السيّاسية الجديدة تماهت مع طبيعة الشخصية التونسية الّتي لم تكترث لعمليّة البناء السيّاسي حيث ظلّت تنتظر ثمار الثورة لذلك كانت المعالجات للوضع تأتي من كونها حدث "طارئ" يجري التّعامل معه "آنيا" وليس من خلال تخطيط مسبق وعلمي.
- إنّ سوء التصرف السيّاسي والمجتمعي سواء من الأحزاب السيّاسية المدنية والدينية ساهم في تردي الأوضاع في تونس وأثر بشكل أو بآخر على باقي الأقطار.
- فشل الإسلام السيّاسي في مصر وتونس: ففي مصر سيطر الجيش وازاحهم بأخف الأضرار أما في تونس فقد وقع تجميد مجلس النواب الذي يرأسه راشد الغنوشي وبالتالي تجميد دورهم السياسي.

المراجع: References

الشرفي، عبد المجيد(1994)، **المؤسسة الدينيّة في الإسلام لبنات**، تونس، دار الجنوب للنشر

الحسن، خالد(2014)، **إشكاليّة الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي**، عمان، دار اليازوري العلميّة للنشر والتوزيع

ثروت، بدوي (1976)، **أصول الفكر السيّاسي والمذاهب السيّاسية الكبرى**، القاهرة، دار النهضة العربيّة

تللي، تشارلز(2016)، **الديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

أرسطو: السياسات(1957)، **السيّاسات**، ترجمة الأب أوغسطنيس بريارة اليولسي، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانيّة

ألان تورين: **ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقليّة**، ترجمة جِسن قبيسي، بيروت، دار الساقي

بوراس، يوسف(2021)، **الديمقراطية في الفكر العربي الإسلامي من الرفض إلى التّصحيح**، الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، عدد2

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

قطب، سيد(1993)، **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، بيروت–لبنان، دار الشروق

الغنوشي، راشد(1993)، **الحريّات العامّة في الدولة الإسلاميّة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

الغنوشي، راشد(2012) **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون

الغنوشي، راشد(2000)، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة

Frantz Durupt: **vous avez dit islamisme**, La Libiration, 9 October 2017, Montpellier

Christine Schirrmacher, (2016), **Political Islam**, **When Faith Turns Out To Be Politics**, The Wea Global Issues Series, Volume 16, Germany

ربعي، رائد عبد الفتاح، (2012)، **أساليب التغيير لدى حركات الإسلام السيّاسي بين الفكر والممارسة: الإخوان المسلمين في مصر نموذجا**، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية

الخوالدة، صالح عبد الرزاق فالح، (2018)، **الإسلام السيّاسي المفهوم والأبعاد**، ضمن كتاب جماعي **إشكاليّة الدولة والإسلام السيّاسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجا**، برلين المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسيّاسية والاقتصاديّة

الغنوشي، راشد (2012)، **الدين والدولة في الأصول الإسلامية والاجتهاد المعاصر**، مجلة المستقبل العربي، العدد406،

الغنوشي، **الحركة الإسلامية ومسألة التغيير**،

حلاق وائل(2014)، **الدولة المستحيلة الإسلام والسيّاسة ومأزق الحداثة**، ترجمة عمرو عثمان، قطر،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

Ghazi Ismail Rabaha'a (2012) **America And Political Islam**, International Journal of Humanities and Social Science, center for Promoting Ideas, V12, N18, 2016

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

البناني منير حميد، (2013)، **النظام السيّاسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة**، عمان –الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع

أبو رمان محمد سلمان، (2018)، **ما بعد الإسلام السيّاسي مرحلة جديدة أم أوهام ايديولوجيّة**، عمان–الأردن، مؤسسة فريدريس ريبرت،

Azzam.S.Tamimi, **A Democrat within Islamism Religion and global Politics**, Oxford

أرنت حنة: **النظام الشمولي آليات التّحكم في السلطة والمجتمع**، ترجمة نادرة السنوسي، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، 2019

Abdelbaki Hermassi: **the political and the Religious in the Modern History of the Maghrib**, **Islamism and Secularism in North Africa**, centre for contemporary Arab Studies

Michael Collins Dunn: **the Al–Nahda Mouvement in Tunisia From Renaissance to Revolution**, **Islamism and Secularism in North Africa**, centre for contemporary Arab Studies

John. L.Esposito and Emad EL–Din Shahin: **Islam and Politics**, oxford university Press, 2013

إبراهيم علي، حيدر(1996)، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

بشارة عزمي(2012)، **الثورة التونسيّة المجيدة بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

طرابيشي جورج(2011)، **هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية**، بيروت، دار الساقي

كازانوفا خوسيه(2006)، **الأديان العامّة في العالم الحديث**، ترجمة مجموعة من الباحثين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

Maurice Douvergi: **les partis politiques**, Paris, librairie arman Colin, 1981

قنفود الله، مرزاق: **صعود تيار الإسلام السيّاسي للسلطة وأثره على الحقوق المدنية والسيّاسية: دراسة حالتي الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس 2011/2017**، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقة الدولية (أطروحة دكتوراه)

أسامة، صالح (2012)، **الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الاسلاميّة الصاعدة هيكلة الدولة العربية**، مجلة السيّاسة الدولية، عدد188، مجلد47،

الجورشي صلاح الدين(2013)، **تونس بعد الثورة المخاوف وانقسامات**، مجلّة الحريّة، 1/26/

محمّد زياد حمدان: **الانتهازية الميكافيلية وعلاقتها بالانحراف السلوكي والتحصيل الأكاديمي في ثلاثة أقطار عربية**، مجلة المنهل

نيقولا مكيافلي(1982)، **مطارحات مكيافلي**، تعريب خيري حماد، بيروت، دار الآفاق الجديدة

ظاهر عادل (2008)، **اللامعقول في الحركات الإسلاميّة المعاصرة**، مجمع الروضة التجاري، سوريا

نيقولا مكيافلي(2000) **الأمير**، تعريب أكرم مؤمن، القاهرة، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر

القرضاوي يوسف، (1998) **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرّف**، بيروت، مؤسسة الرسالة

أبو اللوز عبد الحكيم(2009)، **علاقة الحركات الاسلاميّة مع الأنظمة السيّاسية: الحالة التونسية 1981–1991**، المجلة العربية للعلوم السيّاسية عدد22

.